



التقييم السنوي لتوصيات إعلان الدوحة "المؤتمر العربي للسكان والتنمية - الواقع والآفاق" خمسة عشر عاماً بعد مؤتمر القاهرة

الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان
في البلدان العربية
14- 16 نوفمبر 2011 ، الدوحة

أهداف الدراسة

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في مناقشة المجتمعون التقرير لمحاولة ايجاد آلية يتم من خلالها تحديث هذا التقرير سنويا. وإضافة الى مايلي:

- تقييم الأوضاع السكانية في المنطقة العربية.
- الوقوف على ما تم إنجازه في المنطقة توصيات المؤتمر العربي للسكان والتنمية.
- وضع تصور لما يجب على الدول القيام به للوفاء بالتزاماتها بخصوص توصيات المؤتمر العربي.

منهجية الدراسة

تم تصميم استبيان لتقييم ما تم تحقيقه من الأهداف والاستراتيجيات وتنفيذ التدابير التي تبنتها التوصيات، وتم إرساله إلى المجالس واللجان الوطنية الخاصة بالسكان في الدول العربية لتقوم كل دولة بتقييم ما حقته من التوصيات بالإضافة إلى مؤشرات إحصائية كمية.

وقد تم استيفاء هذا الاستبيان من قبل **10 بلدان هي: الأردن، تونس، السودان، عُمان، قطر، لبنان، اليمن، العراق، سوريا، فلسطين.** وتم تفرغ هذه البيانات في كشوفات خاصة أعدت لذلك .

مكونات إستمارة التقييم

الجانب الكمي
(المؤشرات)

محاورة
التوصيات

نظرة عامة
للتوصيات

أهم صعوبات الدراسة

- تأخر بعض الدول في إرسال الاستثمارات الخاصة بها مما يتطلب إعادة التحليل أكثر من مرة بسبب ذلك.
- استيفاء المؤشرات من قبل عدد محدود من الدول حال دون إعداد تحليل كمي تفصيلي بالشكل اللازم.
- تفاوت مستويات وخبرات الذين استوفوا الاستثمارات قد انعكس على مستوى اكتمال ردود بعض الدول.

محتويات الدراسة

- الفصل الأول: مدخل عام للدراسة
- الفصل الثاني: نظرة عامة على تطبيق توصيات المؤتمر
- الفصل الثالث: الصحة الإيجابية والحقوق الإيجابية
- الفصل الرابع: النوع الاجتماعي وتمكين المرأة
- الفصل الخامس: تمكين الشباب وتوسيع خياراتهم في المشاركة
- الفصل السادس: الهجرة الداخلية والدولية والتنمية
- الفصل السابع: المسنون
- الفصل الثامن: البيانات والمعلومات والبحث والتطوير
- الفصل التاسع: الإعلام السكاني
- الفصل العاشر: الخلاصة وأهم التوصيات

نظرة عامة على تطبيق توصيات الدوحة

الوضع القانوني

- أجابت دولة قطر أنه يوجد هناك قانون خاص لتنفيذ هذه التوصيات، كما أفادت أنه تم إضافة أهداف وإستراتيجيات خاصة ببلدها الى توصيات المؤتمر العربي للسكان والتنمية.
- وعند السؤال عن وضع التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات، أجابت قطر أن هناك بعض هذه الإجراءات والتدابير متمثلة في نقاط الارتكاز للسياسة السكانية، كما ذكرت اليمن أنه تم رفع التوصيات لاجتماع المجلس الوطني للسكان وإقرارها، ومن ثم رفعها لاجتماع مجلس الوزراء والذي أقرها.

العقبات التي واجهة تطبيق التوصيات

- تعدد الجهات العاملة على مستوى كل محور من محاور التوصيات.
- ضعف التمويل لبعض المحاور سواء الحكومية أو المانحة.
- ضعف دقة البيانات مثل بيانات الهجرة لتعدد مصادرها وعدم وجود جهة تنسيقية لها.
- عدم اعتماد الإستراتيجية السكانية مما يعيق متابعتها وتقييمها. وضعف اهتمام صناع القرار بوضع مثل هذه السياسة .
- ضعف متابعة من قبل الجهات المختصة بالتوصيات لحث البلدان على تنفيذ الاعلان.
- ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة العاملة في مجال السكان.

الندوات ومؤتمرات المجتمع المدني

- تراوحت أعداد المؤتمرات ما بين 3 الى 5 مؤتمرات، كما ذكر أن عدد المؤتمرات يصل الى حوالي 20 مؤتمر وندوة على المستوى الوطني والمحافظات.
- كما أكدت كل الدول العربية المشاركة في الإستبيان أن هناك دور لمؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ هذه التوصيات، إلا أن هناك وردت ملاحظة وهي أن " لا يوجد خطة وانما يوجد تعاون مع بعض منظمات المجتمع المدني " .

المبادرات التي قامت بها الدول العربية

- إنشاء (المراكز الصديقة للشباب)، وأندية خاصة بالمسنين (نوادي المسنين) وإنشاء برلمان الأطفال.
- تشكيل المنتدى الوطني للسكان والذي يضم مختلف الشركاء والمعنيين من حكومة ومجتمع مدني وقطاع خاص اضافة للخبراء والمهتمين.
- اقرار توصيات المؤتمر من قبل الحكومة وتوجيه الجهات ذات العلاقة بالتنفيذ.
- الادمج الفعلي للقضايا السكانية في التنمية.
- إعداد وثيقة الفرصة السكانية والخطة الوطنية لرصد ومتابعة تنفيذ سياسات الفرصة السكانية.
- البرنامج الخصوصي للشباب والصحة الانجابية.

المبادرات (تابع)

- إلزام طلبة المدارس بتقديم ساعات ما يسمى بـ"الخدمة المجتمعية"، وذلك تأسيساً للعمل التطوعي الممنهج والواعي.
- تقديم المساعدات المالية وغيرها للمساهمة في معالجة الآثار السلبية الناجمة عن الهجرة القسرية في المنطقة العربية (الفلسطينيين).

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أغلب الدول لم تستفد من تجارب الدول العربية الأخرى، وهذا بدوره يظهر مدى عدم وجود تنسيق فيما بين الدول العربية، والذي يتطلب زيادة فاعلية التواصل بين الدول العربية فيما يخص إنجاز توصيات المؤتمر العربي على الوجه المطلوب.

أهم نتائج الدراسة حسب المجال

أولاً: الصحة الإيجابية والحقوق الإيجابية

- أفادت (لبنان، السودان، اليمن) أنه لا يوجد بها تشريع يمنع الزواج المبكر.
- عدد المشاريع العاملة في مجال مكافحة الأمراض المنقولة جنسياً تراوحت بين مشروع واحد وثلاثة مشاريع، بالإضافة الى حوالي 20 مشروع تتبع القطاع الخاص في دولة لبنان.
- هناك تعدد كبير في مشاريع الصحة الإيجابية، فقد أظهرت النتائج أن هناك تعدد كبير لهذه المشاريع ، وكما ذكرت فلسطين "هناك العديد من المشاريع، ولكن لا يمكن حصرها في الوقت المتاح، لوجود مشاريع تنفذ من مؤسسات المجتمع المدني".

أولاً: الصحة الإنجابية (تابع)

- أكدت أغلب الدول المشاركة في الإستبيان أنه يوجد هناك دعم للبحث العلمي وقد تركز هذا الدعم في الصور التالية:
- إنشاء وحدات مختصة بالبحوث المدعّمة من الوزارة المكلفة بالبحث العلمي. والوزارات والجامعات ...
- إنشاء بعض المراكز البحثية ومنها مشروع "مركز إدارة الأبحاث السكانية" لمساعدة متخذي القرار وصناع السياسات في صياغة سياساتهم ودعم قراراتهم في مجالات السكان والتنمية. .
- هناك دعم في رسم خارطة وطنية GIS لمواقع توفر خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية.
- بعض الدول العربية أفادت أنه يوجد فقط الدعم الذي تحصل عليه من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

اولاً: الصحة الإنجابية (تابع)

من خلال المؤشرات المطلوبة لمحور الصحة الإنجابية، فقد بلغ عدد المؤشرات (17 مؤشراً) وقد تم إستيفائه بنسب مختلفة من قبل الدول المشاركة في الإستبيان، فكانت أعلى نسبة هي لسلطنة عمان (16 مؤشراً)، يليها الاردن والسودان بـ15 مؤشر لكل منهما، ثم تونس (13 مؤشراً)، ثم دولة قطر (11 مؤشراً)، وفي الأخير لبنان (8 مؤشرات).

ولم تقدم العراق أي بيانات حول الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية.

ثانياً: النوع الاجتماعي وتمكين المرأة

- أظهرت نتائج الإستبيان أن جميع الدول العربية يوجد بها مؤسسة تعني بتفعيل دور المرأة، وأن كل بياناتها مصنفة حسب النوع الإجتماعي . وقد أكدت أغلب الدول المشاركة (عدا السودان) أنه يوجد لديها رقابة على تطبيق إتفاقية سيداو.
- وقد بلغ عدد المؤشرات (11 مؤشرا) وتم إستيفائه بنسب مختلفة من قبل الدول المشاركة في الإستبيان، فكانت أعلى نسبة هي في تونس وقطر (10 مؤشرات)، بينما كان أقل عدد مؤشرات مستوفاة هي لسلطنة عمان، بينما لم تظهر أي مؤشرات في لبنان.

ثالثاً: تمكين الشباب وتوسيع خياراتهم في المشاركة

- أجابت أغلب الدول أنه يوجد لديها إستراتيجية للشباب، وأفادت (لبنان، عمان) أنه لا يوجد لديهما إستراتيجية وذكرت سوريا أنها قيد الانجاز.
- أفادت أغلب الدول أنه تم إدماج السياسات والقضايا الشبابية في الإستراتيجيات التنموية للبلد عموماً (عدا لبنان والتي أفادت أنه لا يوجد استراتيجيات تنموية وانما خطط قطاعية).
- تراوح عدد الدراسات التي استهدفت الشباب بين 12 دراسة في لبنان، ويليها 10 في تونس، و6 في الأردن و5 في سوريا و4 في عُمان، وأخيرا دراستين في كلا من السودان وقطر والعراق واليمن.
- بلغ عدد المؤشرات (18 مؤشرا) كانت أعلى نسبة للإستيفاء هي تونس (16 مؤشر) يليها دولتي فلسطين وسوريا. بينما لم تقدم اليمن وسلطنة عُمان أي مؤشرات حول الشباب.

رابعاً: الهجرة الداخلية والدولية والتنمية

أفادت (لبنان، السودان، اليمن) أنه لا يوجد بها بيانات حول الهجرة، وفلسطين ذكرت أنه "ما زالت هذه البيانات غير كافية وتحتاج لتطوير لتلبي احتياجات اعداد الخطط والسياسات".

وقد تعددت مصادر تلك البيانات وأغلبها تتم عن طريق الأجهزة المختصة بالهجرة.

رابعاً: الهجرة (تابع)

وعن كيفية مواجهة الفجوة المعلوماتية في قياس الهجرة، تمت الإجابة أنه من خلال مايلي:

1. من خلال إجراء بعض المسوح المتخصصة والتعدادات العامة للسكان.
2. تدعيم وتطوير نظم وآليات توفير البيانات المتعلقة بالعمالة الوافدة.
3. يتم اعتماد التقديرات غير المباشرة، وإجراء تقديرات تعتمد على بيانات سجلات الأحوال المدنية.
4. دراسات الهجرة التي تجريها المراكز البحثية (فلسطين).

رابعاً: الهجرة (تابع)

- أفادت كل الدول عن وجود دراسات الهجرة الداخلية، كما أجابت أنه يتم الاستفادة من بياناتها (عدا لبنان).
- ذكرت (تونس، لبنان، سوريا، اليمن) أنه لا يوجد دور للمؤسسات البحثية، وذلك باستثناء القليل من المحاولات الأكاديمية، كما أفادت أنه لا يوجد تفعيل للمؤسسات البحثية في مجال قياس الهجرة الدولية.
- أجابت (العراق، الأردن، عمان، قطر) بأنه يوجد تقييم لهذه السياسات الخاصة بقياس الهجرة، كما أفادت (لبنان) أن هناك برامج غير واضحة وغير فاعلة وكثيرا ما تستعمل لأغراض لا تخدم قضايا الهجرة الحقيقية، كما أفادت (فلسطين) أنه ما زالت عملية تطوير سياسات وطنية للهجرة في بدايتها، وهناك جهد يبذل لاعداد دراسات تحليلية من اجل توظيفها في تطوير سياسات تعالج قضايا الهجرة".

رابعاً: الهجرة (تابع)

- كما أفادت أغلب الدول أنه يوجد لديها سياسات وطنية تتعلق بقضايا الهجرة، وأما عن أوجه الدعم المقدمة للمؤسسات العاملة في مجال الهجرة، فقد أفادت أن الدعم يتركز في إنشاء أجهزة خاصة بالهجرة ووضع السياسات المرتبطة بقضايا الهجرة.
- أجابت (تونس، لبنان، السودان، العراق، فلسطين، اليمن) أنه لا يوجد تفعيل للسياسات الخاصة بالهجرة.
- كما أكدت (لبنان، السودان، العراق، فلسطين) أنه لا يوجد هناك إجراءات وقوانين للحد من الهجرة غير النظامية وشبكات المتاجرة بالمهاجرين، فيما باستثناء بعض اللقاءات التي تم عقدها في هذا المجال، بينما ذكرت باقي الدول أنه توجد تلك القوانين ولكنها غير مفعّلة، وهو ما يفسّر موجات الهجرة الخطرة التي يلجأ إليها الشباب.

رابعاً: الهجرة (تابع)

- أفادت (تونس، لبنان، العراق، اليمن) أنه لا توجد سياسات واستراتيجيات لتقوية أواصر العلاقة بين المهاجرين العرب وبلدانهم، **وهذا ما يدعو للإستغراب فالمعروف أن هذه البلدان هي من البلدان المعروفة بالهجرة.**
- كما أكدت (لبنان ، تونس) في أنه لا يوجد عمل على تعظيم جهود التنمية البشرية للمهاجرين، سوى بعض البرامج التعليمية لأبناء المهاجرين .
- أجابت (تونس، السودان، العراق) أنه لا يوجد سياسات للحد من الهجرة الداخلية، **وأن ما هو موجود نظري ولا يحقق الأهداف وأن هناك محاولات خجولة تنموية تشجع على البقاء في الريف لكنها لاتحد منها.**
- تم الطلب من الدول إعطاء مقدار صافي الهجرة الدولية، باعتبار هذا المؤشر من المؤشرات الهامة والتي ترتبط بالهجرة الوافدة والخارجة، وقد أظهرت النتائج أن كل الدول لم تستطع أن توفر هذا المؤشر.

خامساً: المسنون

- ذكرت جميع الدول أنه أجرت عدد من الدراسات تتعلق بالمسنين، وأنها قامت بإعداد سياسات واستراتيجيات لتقديم الدعم اللازم والرعاية لكبار السن، فيما عدا (السودان وسوريا واليمن) التي أفادت أنها إما غير موجودة أو بصدد إنجازها.
- وقد بلغ عدد المؤشرات الخاصة بالمسنين (9 مؤشرات) وقد تم إستيفائه بنسب مختلفة، فكانت أعلى نسبة هي لدولتي قطر ولبنان، وكان أقل إستيفاء إستبيان لهذه المؤشرات في (اليمن وعمان).

سادساً: البيانات والمعلومات والبحث والتطوير

أفادت كل الدول المبحوثة أنه يوجد لديها قاعدة بيانات، إلا أن (تونس ، لبنان، قطر، اليمن) لم ترتبط بياناتها مع قاعدة بيانات **Dev-Info**، وقد أجابت كل الدول أن البيانات متاحة للباحثين ومنتخذي القرار.

أما عن نوعية هذه الإتاحة، فقد كانت الإجابة كما يلي:

- عبر شبكة المعلومات الدولية على الموقع الرسمي لأغلب الدول .
- قسم خدمة الجمهور حيث يقوم بتقديم خدمة توفير البيانات المطلوبة.
- توفير البيانات على اقراص مدمجة للمراكز البحثية والباحثين .
- تشغيل مختبر خاص "الجهاز الفلسطيني"، حيث يستطيع الباحثين استخدامه للحصول على البيانات المطلوبة.

سادساً: البيانات (تابع)

- أفادت (السودان، العراق) أنه لم تتم إجراء دراسات متعلقة بالسكان.
- ذكرت أغلب الدول أنها قامت بإجراء دورات تدريبية في مجال توفير البيانات وكيفية التعامل معها، (ماعدا العراق) وأن أهم البرامج المستخدمة في مجال تحليل البيانات كانت:

(SPSS ، Spectrum ، CSPRO ، Dev-Info).

- كما ذكرت كل الدول أن هناك مشاركة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني والمهتمة بقضايا الشباب، وأن هذه الشراكة تتمثل في **دعمهم بالبيانات الإحصائية من جهة والمشاركة في الفعاليات المختلفة التي يتم تنظيمها من قبل مؤسسات المجتمع المدني وإشراكهم في الفعاليات الحكومية المعنية بالشباب من جهة أخرى.**

سابعاً: الإعلام السكاني

أفادت (تونس، لبنان، قطر، اليمن) أنه يوجد لديها إستراتيجية للإعلام السكاني، بينما سوريا ذكرت أنها قيد الإنجاز، كما أفادت الأردن أنه يوجد لديها إستراتيجية وطنية للاتصال والإعلام الصحي، وأهم محاور الإستراتيجيات الخاصة بالإعلام السكاني تمثلت فيما يلي:

- التثقيف والتوعية والاتصال والشراكة مع المجتمع المدني.
- تدريب الإعلاميين وتعزيز قدرات الوسطاء الميدانيين.
- اعتماد أساليب مختلفة للتواصل والإعلام: التواصل الفردي والجماعي، التثقيف عبر النظر.
- مساهمة وسائل الإعلام الجماهيري والإذاعات والقنوات التلفزيونية.
- الإعلام الافتراضي (شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الانترنت)
- إنجاز الدراسات التشخيصية والتقييمية.

سابعاً: الإعلام ... (تابع)

وأما بخصوص أهم الأنشطة المتعلقة بالإعلام السكاني، فهناك بعض الأنشطة:

- ورش عمل وتدريب حول توعية الإعلاميين بالقضايا السكانية بمختلف أبعادها .
- برامج اذاعية وتلفزيونية وصحفية، وفلاشات تلفزيونية ومقالات صحفية ومجلات الدورية ونشرات فصلية .
- التواصل الفردي والجماعي مع الفئات المعنية بالقضايا السكانية
- تدشين صفحة على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك واليوتيوب" .
- حملات إعلامية حول وسائل تنظيم الأسرة، والمسابقة السكانية الرمضانية.
- دراسة تحليل مضمون الصحف اليومية لقضايا السكان والصحة الانجابية.
- طباعة وتوزيع النشرات والكتيبات المعرفية حول القضايا السكانية.

أهم توصيات الدراسة

أهم التوصيات على مستوى الدول الأعضاء:

❖ تطوير الآليات والمؤسسات الوطنية المعنية بقضايا السكان ودعمها ماديا وبشريًا.

❖ وضع وتأمين نظام مساءلة يسمح بتقييم المؤسسات المعنية على أساس النتائج المحققة.

❖ العمل على وضع برنامج تنفيذي لهذه التوصيات وتشجيع تبنيه من قبل صانعي القرار والاستفادة من تجارب بعض الدول التي نفذتها

❖ اقتراح تخصيص موضوع واحد من بين المواضيع التي تناولتها التوصيات للعمل عليه في الدول المشاركة كلها والاستفادة المتبادلة من تجاربها

❖ تعيين منسق لضمان متابعة وتفعيل التوصيات في كل دولة.

❖ وجود آلية للشراكة والتنسيق على مستوى الدول بين المنسقين والمؤسسات الدولية ذات الصلة لتبادل الخبرات.

مستوى الدول الأعضاء (تابع)

- ❖ تبني التوصيات كجزء من الخطط الوطنية واعداد برامج تنفيذية لتنفيذ التوصيات
- ❖ تحديد الجهة المسؤولة على المستوى الوطني لتنفيذ هذه التوصيات، وبشكل خاص في تلك البلدان التي لا يوجد فيها مجالس او لجان سكانية.
- ❖ ادارة نقاش وطني حول التوصيات وتحديد الاداور والمسؤوليات لمختلف الشركاء.
- ❖ تشكيل فريق عمل فني دائم من كل الجهات ذات العلاقة بتنفيذ التوصيات ووضع الية محدد لمتابعة تنفيذها.

أهم التوصيات من جانب الجامعة العربية:

- ❖ ضرورة المتابعة الدائمة لتوصيات إعلان الدوحة من خلال اجتماعات اللجان الوطنية للسكان في الدول العربية التي تنظمها جامعة الدول العربية.
- ❖ الدعم المادي والفني للبلدان الفقيرة من أجل تطبيق هذه التوصيات.
- ❖ تقديم الدعم اللازم للعمالة العربية المهاجرة وتشجيعها للاستثمار التنموي في الدول المرسلّة لها.
- ❖ تعميم التجارب الناجحة على الدول العربية.
- ❖ اعتماد آلية موحّدة للمتابعة وتعيين نقاط ارتكاز (خبراء) لهذا الغرض.
- ❖ إصدار نشرية دورية تتضمّن التقدم الحاصل في تفعيل التوصيات في مختلف الدول العربية والصعوبات وسبل تجاوزها والدروس المستفادة.

جانب الجامعة العربية... (تابع)

❖ إيجاد آلية (نظام المتابعة والتقييم) لرصد التقدم في تحقيق توصيات إعلان الدوحة متضمنة (مؤشرات أساسية – ومستهدفة)، وربطها بمدى تحقيق الأهداف التنموية للألفية والتقارير التنموية الأخرى .

❖ بناء قدرات الدول في مجال متابعة تنفيذ توصيات إعلان الدوحة.

❖ **إعطاء الدول الفترة الزمنية الكافية لإعداد تقارير متابعة التوصيات لإعلان الدوحة.**

❖ طرح المشاكل والتحديات التي واجهت تنفيذ هذه التوصيات للنقاش والعمل على وضع حلول لمعالجتها.

❖ العمل على وضع مؤشرات موحدة يمكن استخدامها في اجراء مقارنات بين الدول المعنية وذلك بالتعاون مع الجهات المحلية .

جانب الجامعة العربية (تابع)

- ❖ تعزيز التواصل بين الدول العربية لتبادل المعلومات وتناقل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول في هذا الاتجاه
- ❖ منح فرص تدريبية في المجالات المتعلقة بالقضايا السكانية وتوفير الدعم لأجراء البحوث المقارنة بين الدول.
- ❖ متابعة تنفيذ التوصيات بشكل منهجي، وعقد اجتماعات وندوات تخصصية لمحاور السكان والتنمية والتحضير لها قبل وقت كاف، **ولا يكتفى بالاجتماعات السنوية.**
- ❖ متابعة وحث البلدان على اعتماد التوصيات وطنياً والعمل على ادماجها في الخطط والبرامج التنموية. **وعدم الاكتفاء فقط بهذا النموذج كل عام.**

أهم التوصيات من جانب الجهات الدولية المعنية:

- ❖ المساعدة في بناء قدرات المؤسسات الوطنية والكادر الوطني عن طريق نقل المعرفة من خبراء صندوق الأمم المتحدة للسكان .
- ❖ الدعم المادي لتنفيذ البرامج وتعزيز قدرات القائمين على القضايا السكانية.
- ❖ إطلاق حملة مناصرة حول الربط بين التنمية والقضايا السكانية.
- ❖ درس امكانية تمويل دراسات وأبحاث نوعية وكمية لقياس مدى التقدم وإمكانية تمويل اقامة ندوات وورش عمل ومؤتمرات وربما دورات تدريبية لتعزيز المهارات المطلوبة في هذا المجال.

وأخيرا

❖ توصي الدراسة بضرورة مراجعة إستمارة التقييم من قبل البلدان العربية وبوقت كافي .

❖ إستيفاء المؤشرات الكمية وذلك لتقييم إنجازات الدول العربية نحو تحقيق أهداف المؤتمر العربي للتنمية .

❖ إيجاد آلية عربية لتشجيع الدول على تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة وضرورة التعاون والتنسيق بين الجهات الوطنية العاملة في مجال السكان من ناحية وبينها وبين الجهات الدولية والإقليمية من ناحية أخرى لتحقيق تكامل الجهود وترشيد استخدام الموارد وتعظيم الاستفادة منها.

شعرا جنتیلا لالا